

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/122
11 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان،

السيد شريف بسيوني

موجز

قام الخبير المستقل، منذ تعيينه في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ببعثتين إلى أفغانستان، وأجرى بحثاً مسهباً وشارك في طائفة واسعة من المشاورات. ويرحب الخبير المستقل بالتقدم المحرز في مجال حماية حقوق الإنسان وتطوير القدرة الوطنية، وكذلك بالتزام الحكومة بتنفيذ سياسات تحترم معايير حقوق الإنسان، على الرغم من الموارد المحدودة. ومع ذلك، فإنه يلفت الانتباه إلى طائفة من الانتهاكات المستمرة، مثل الأعمال القمعية التي يرتكبها قادة الفصائل؛ وعمليات الاعتقال التعسفية والانتهاكات الأخرى التي ترتكبها قوات أمن الدولة، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات؛ والأنشطة غير المنظمة التي يمارسها متعهدو الأمن التابعون للقطاع الخاص؛ وما يشكله توسع صناعة المخدرات غير المشروعة من تهديدات خطيرة لحقوق الإنسان؛ والأوضاع السائدة في السجون والتي لا تلبي المعايير الدولية، والانتهاكات الصارخة لحقوق المرأة من جانب الدولة فيما يتصل بطائفة من الممارسات الاجتماعية؛ والتجاوزات المرتبطة بالقرارات التي تتخذ بموجب القانون العرفي؛ وانتهاكات حقوق الطفل؛ وعدم إيلاء الاهتمام الكافي بالمعوقين؛ والمطالبات المتعلقة بالأراضي وغيرها من القضايا التي يواجهها اللاجئون العائدون والأشخاص المشردون داخلياً؛ وعمليات الاعتقال التعسفية وعمليات الاحتجاز غير القانونية والاعتداءات التي تقوم بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

ويرحب الخبير المستقل بالتطورات التي حدثت مؤخراً فيما يتعلق باعتماد استراتيجية وطنية لتطبيق أحكام القضاء في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك أنشطة المفوضة السامية لحقوق الإنسان وموافقة الحكومة على تقرير قدمته اللجنة المستقلة الأفغانية المعنية بحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون من بين الأولويات الرئيسية للحكومة عزل قادة الفصائل والأفراد الذين اشتركوا سابقاً في انتهاكات لحقوق الإنسان من المناصب الحكومية. ويدعو الخبير المستقل الحكومة إلى العمل مع المجتمع الدولي لوضع وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة تتعلق بسيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان وتركز على إجراء إصلاحات في مجال إقامة العدل، وعلى إجراءات لمكافحة التجارة غير المشروعة بالمخدرات، وسياسات لمكافحة الفساد. ويقترح تشكيل منظمة متعددة التخصصات لوضع وتنفيذ هذا الإجراء، تكون مؤلفة من مسؤولين حكوميين، ومن ممثلين لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وخبراء دوليين، وممثلين عن بلدان مانحة.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٩-١		مقدمة
٧	١٤-١٠		أولاً - خطة استراتيجية شاملة في مجال سيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان
٩	٢٢-١٥		ثانياً - الأمن
١١	٢٥-٢٣		ثالثاً - زراعة الحشخاش والاتجار بالمخدرات
١٢	٣١-٢٦		رابعاً - النظام القضائي
١٤	٣٨-٣٢		خامساً - المسائل الاجتماعية والاقتصادية
١٧	٤١-٣٩		سادساً - العدالة الانتقالية أو الخاصة بمرحلة ما بعد النزاع
١٨	٤٢		سابعاً - الانتخابات
١٨	٤٦-٤٣		ثامناً - قوات التحالف
٢٠	٩١-٤٧		تاسعاً - توصيات
٢٠	٤٨-٤٧		ألف - خطة استراتيجية شاملة لسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان
٢٠	٥٤-٤٩		باء - الأمن
٢١	٥٧-٥٥		جيم - زراعة الحشخاش والاتجار بالمخدرات
٢١	٦٣-٥٨		دال - النظام القضائي
٢٢	٦٥-٦٤		هاء - المسائل الاجتماعية والاقتصادية
٢٢	٧٠-٦٦		واو - النساء والأطفال
٢٣	٧٢-٧١		زاي - الأرض والإسكان
٢٣	٧٥-٧٣		حاء - التعليم
٢٣	٧٦		طاء - تعزيز المجتمع المدني
٢٣	٧٧		ياء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٢٤	٨٢-٧٨		كاف - العدالة الانتقالية أو الخاصة بمرحلة ما بعد النزاع
٢٤	٨٧-٨٣		لام - الانتخابات
٢٥	٨٩-٨٨		ميم - قوات التحالف
٢٥	٩١-٩٠		نون - توصيات أخرى تتعلق بالسياسات العامة
٢٦	٩٥-٩٢		عاشراً - خاتمة

مقدمة

١- يتضمن هذا التقرير ملاحظات للخبير المستقل بشأن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في أفغانستان وقضايا تتعلق ببناء القدرات واستراتيجيات تعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات في المستقبل. وقد تم إعداد هذا التقرير بموجب الولاية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في القرار ٧٧/٢٠٠٣ وقامت اللجنة بتمديدتها في دورتها الستين. ويقدم التقرير وصفاً وتحليلاً لحالة حقوق الإنسان وبرامج المساعدة التقنية المتعلقة بحقوق الإنسان على النحو الذي لخصته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين ولجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين.

٢- وقد عيّن الأمين العام الخبير المستقل في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقدم هذا الأخير بياناً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين (E/CN.4/2004/102/Add.1، المرفق). وعقد الخبير المستقل مشاورات في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مع ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وأجرى في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس فحصاً لوثائق الأمم المتحدة وغيرها من التقارير، وقام في الفترة من ١٤ على ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بزيارة قطرية تضمنت إجراء مشاورات مسهبة مع المسؤولين الحكوميين، وممثلي المجتمع الدولي وغيرهم. وترد تفاصيل العمل الذي اضطلع به في تقريره المرفوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين (A/59/370).

٣- وواصل الخبير المستقل تحرياته بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ولغاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، من خلال استعراض التقارير، وإجراء البحث والتحليل، والتشاور مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وممثلين حكوميين متعددين، ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، وخبراء دوليين رفيعي المستوى. وفي الفترة بين ٣٠ كانون الثاني/يناير و٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عاد المقرر الخاص إلى أفغانستان، وعقد مشاورات واجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الدولة حامد كرزاي، ووزير الخارجية، عبد الله عبد الله، ووزير العدل، ساروار دانيش، ورئيس القضاء شينواري وغيرهم. واجتمع بأعضاء وموظفي اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وممثلين للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبالممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وغيرهم. كما اجتمع الخبير المستقل بموظفي بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، بمن فيهم جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ونائب الممثل الخاص ورئيس وحدة حقوق الإنسان، وكذلك بمختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفضلاً عن ذلك، عقد الخبير المستقل اجتماعات مع الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمنظمات المعنية بمشاريع تتعلق بسيادة القانون، وخبراء أفراد، وأفغان وقعوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان.

٤- ويسلم الخبر المستقل بالإرادة الطيبة التي تبديها الحكومة وبالتزامها بوضع سياسات تحترم قواعد ومعايير حقوق الإنسان، على الرغم من الموارد المحدودة. وهناك قطاعات قليلة نسبياً وجد فيها الخبر المستقل مقاومة لبعثته أو عدم اهتمام بإجراء مناقشات مفتوحة ومثمرة تتعلق بوضع سياسات لاحترام وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان. ومع ذلك، لم يتمكن الخبر المستقل من الوصول إلى مرافق الاحتجاز التي تسيطر عليها قوات التحالف كما أنه واجه صعوبات في الحصول على معلومات واضحة من أجهزة الأمن والاستخبارات الحكومية، بما في ذلك تلك المرتبطة بمديرية الأمن الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية. وفيما يُسلم الخبر المستقل بأهمية الأمن الوطني، فإنه يلفت الانتباه إلى ادعاءات بأن قوات التحالف والوحدات الخاصة التابعة لوكالات الأمن الأفغاني وقوات الشرطة تتصرف بشكل يتجاوز حدود القانون بقيامها بعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية وارتكابها ممارسات مؤذية، بما في ذلك التعذيب. وقد تلقى الخبر المستقل شهادات من محتجزين سابقين بشأن حالات الاعتداء هذه وأبلغ مسؤولي حكومي أفغانستان والولايات المتحدة الأمريكية بمشاعر قلقه بهذا الشأن.

٥- ومن المهم التسليم بحدوث عدد من التطورات الإيجابية في أفغانستان في الفترة القصيرة الفاصلة بين الزيارتين الأولى والثانية. وينبغي لفت الانتباه بصورة خاصة إلى ما حدث من تقدم في العملية الديمقراطية في البلد، على النحو الذي تجلّى في الانتخابات الرئاسية الناجحة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفضلاً عن ذلك، نما الاقتصاد بصورة مطردة، وهناك علامات على نجاح العديد من برامج إعادة البناء، وعادت أعداد كبيرة من الأفغان إلى بلدهم. وتشعر أفغانستان بالأمل وبوجود إمكانيات جديدة لها. ومع ذلك، فإن مستقبل البلد يعتمد على تعزيز سيادة القانون، وتحسين إقامة العدل، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهي عملية تحتاج إلى وضع وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة.

٦- وكما أشار الخبر الخاص في تقريره السابق، فإن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان تتطوي على طائفة واسعة من القضايا، تتضمن انتهاكات سابقة وحالية ترتكبها الدولة وجهات غير حكومية؛ وعمليات الاعتقال التعسفية؛ والتعذيب؛ وأوضاع الاحتجاز غير الإنسانية؛ وانعدام الإجراءات القانونية الواجبة وغيرها من أوجه الحماية القانونية الأساسية والاستيلاء بصورة غير قانونية على الممتلكات الخاصة؛ والانتهاكات الكبيرة والمنتشرة لحقوق المرأة، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المرأة وتقييد حركتها ومعاناتها لإجحاف يتخذ شكلاً مؤسسياً؛ واختطاف الأطفال والاتجار بهم؛ والانتهاكات المنهجية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ وطائفة واسعة من التجاوزات المرتكبة ضد العناصر الأضعف في المجتمع، مثل الأقليات، واللاجئين العائدين، والأشخاص المشردين داخلياً، والنساء، والأطفال، والفقراء، والمعوقين. وبسبب الحجم المحدود لهذا التقرير، لا يمكن أن تعالج فيه جميع هذه القضايا، على أهميتها، المعالجة المناسبة.

٧- وكان الخبر المستقل قد قدم في تقريره الأول سلسلة من التوصيات. وبعضها تم تنفيذه، وبعضها الآخر في طريقه إلى التنفيذ، ولا تزال هناك توصيات أخرى لم تنفذ حتى الآن. ويهنئ الخبر المستقل الحكومة على ما اتخذته من إجراءات إيجابية تتضمن إطلاق سراح قرابة ٧٣٠ فرداً يطلق عليهم أحياناً اسم "محتجز شيروغان"، تم احتجازهم بصورة غير قانونية في أوضاع لا إنسانية ولأكثر من ٣٠ شهراً، وقد أطلق سراحهم بطلب من الخبر المستقل.

٨- ويلفت الخبير المستقل الانتباه إلى عدد من القضايا الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتطلب اهتماماً فورياً من جانب الحكومة والمجتمع الدولي، وهي تتضمن ما يلي:

(أ) استمرار سلطة ونفوذ قادة الفصائل^(١) الذين يستولون على الأراضي بصورة غير قانونية ويمارسون الابتزاز والتهريب؛

(ب) قيام الشرطة الوطنية الأفغانية بعمليات اعتقال تعسفية وبارتكاب انتهاكات روتينية لعملية إقامة العدل؛

(ج) انعدام الإجراءات القانونية الواجبة عند إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم، واستخدام التعذيب من جانب أجهزة الاستخبارات الحكومية المختلفة، بما فيها تلك المرتبطة بمديرية الأمن الوطني ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية؛

(د) الأنشطة غير النظامية لمتعهدى الأمن التابعين للقطاع الخاص الذين تُسبب إليهم طائفة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان؛

(هـ) التهديدات الخطيرة للأمن القومي وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الناجمة عن التوسع السريع لصناعة المخدرات غير القانونية، والتي توجع الفساد وتزود قادة الفصائل وغيرهم بقوة اقتصادية كبيرة؛

(و) الأوضاع في السجون، ولا سيما أوضاع النساء والأطفال، التي تنتهك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وغيرها من صكوك حقوق الإنسان. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسينات في بولي شاركهي منذ الزيارة الأخيرة، فإن مرافق احتجاز أخرى تعاني من أوضاع مروعة تتطلب اهتماماً فورياً؛

(ز) الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز بصورة غير لائقة، وانتهاك حقوق المرأة فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة، ووضع قيود متشددة على وصول المرأة إلى القضاء، وممارسة درجة بالغة من العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف المنزلي؛

(ح) عناصر القانون العرفي التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك مواصلة ممارسة الاحتجاز الشخصي كعقاب للمرأة وإرغامها على الزواج كدّية؛

(ط) الاتجار بالأطفال، وعمل الأطفال الضار وتعرضهم لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛

(ي) عدم إيلاء الاهتمام بالمعوقين وتوفير الخدمات المناسبة لهم واحترام حقوقهم؛

(ك) المشاكل التي يواجهها اللاجئون العائدون والمشدون داخلياً فيما يتعلق بالمطالبات بالأرض، والفساد في المؤسسات، والاعتداءات وأعمال العنف التي يرتكبها، في معظم الأحيان، قادة الفصائل؛

(ل) التصرفات التي تقوم بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، والتي يبدو أنها لا تخضع لاتفاق يحدد مركز القوات، بما في ذلك عمليات الاحتجاز التعسفي في ظروف توصف عادة بأنها انتهاكات صارخة لقانون حقوق الإنسان وتجاوزات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

٩- وتقوم أفغانستان حالياً بتنفيذ عملية معقدة لإعادة البناء والتنمية على المستوى الوطني بعد مرور أكثر من ٢٣ عاماً على نزاع مستمر ومدمر بشكل كبير وفي ظل أوضاع عامة تتصف بالفقر المدقع والموارد المحدودة والتنمية الراكدة. وأوشكت المرحلة الأولى من مراحل الانتقال إلى الديمقراطية على الانتهاء، حيث حدث تقدم ملحوظ في بناء الأمة ووضع دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وإجراء انتخابات برلمانية في وقت قريب، ونشوء شعور متزايد بشرعية الدولة. ومع ذلك، فإن نجاح عملية التحول السياسي في البلاد، في الأجل الطويل، يتطلب توجيه اهتمام كبير وفوري إلى سيادة القانون وإلى القضاء وحقوق الإنسان بغية مساعدة المجتمع الأفغاني في معالجة الشكاوى والمنازعات، والتصدي للأعمال الوحشية التي حدثت في الماضي، ومنع حدوث انتهاكات في المستقبل، وتمكين الدولة من تدعيم دورها بوصفها الجهة الأولى التي تضمن الأمن والاستقرار والحقوق الأساسية.

أولاً - خطة استراتيجية شاملة في مجال سيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان

١٠- يلفت الخبير المستقل الانتباه إلى افتقار أفغانستان لخطة استراتيجية شاملة تتعلق بسيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان، وجميعها مترابطة ترابطاً جوهرياً. وعلى الرغم من وجود عدد من المشاريع الناجحة في قطاع القضاء، فإن النهج المتبع حالياً وفقاً لكل حالة بشكل يفتقر إلى الترابط هو نهج لا يكفي للاستجابة لاحتياجات الشعب الأفغاني أو لإدماج الإجراءات القانونية المشروعة في عملية إعادة بناء الأمة. وفضلاً عن ذلك، فإن أنماطاً جديدة من إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب بدأت تظهر، وهي أنماط ينبغي معالجتها. وأفغانستان بحاجة إلى استراتيجية منسقة ومتعددة التخصصات تشتمل على ثلاثة عناصر جوهريّة - إصلاح نظام إقامة العدل بحيث يتم إنشاء مؤسسات فعالة يعمل فيها مهنيون مؤهلون للدفاع عن الحقوق القانونية الأساسية وحمايتها، بما في ذلك المواجهة الصريحة للانتهاكات التي حدثت في الماضي؛ واتخاذ إجراءات فورية لمكافحة زراعة الخشخاش وتجهيزه والاتجار به للتقليل مما يشكله ذلك من تهديد للاستقرار والأمن والنظام القانوني، ولا سيما تهديدات قادة الفصائل المتورطين بصورة متزايدة في الجريمة المنظمة؛ ووضع سياسات لمكافحة الفساد من أجل مساعدة الدولة في تدعيم دورها كسلطة موحدة تحكم بفعالية من خلال تطبيق القانون بصورة عادلة ومنصفة.

١١- إن وضع استراتيجية شاملة في مجال سيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان هو مشروع معقد وباهظ التكاليف ويطرح تحديات، لكنه ضروري. ويقترح الخبير المستقل إنشاء منظمة جديدة متعددة التخصصات للإشراف على وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية. وينبغي أن تتألف هذه الهيئة من كبار الموظفين الحكوميين، ومن ممثلين رفيعي المستوى لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، وخبراء في سيادة القانون وفي مكافحة المخدرات والفساد على النطاق العالمي، وممثلين رئيسيين من البلدان المانحة، وغيرهم.

١٢- وتفتقر أفغانستان حالياً إلى العدالة في كل مجال من مجالات المجتمع تقريباً. فعدم بناء المؤسسات والآليات التي تدعم المطالبة بالعدل يهدد استقرار وأمن الأمة لأنه يقوض ثقة الجمهور في الدولة. ويتطلب تحسين سيادة القانون وإقامة العدل استثمارات كبيرة ومنسقة في النظام القانوني، بما في ذلك إصلاح المؤسسات؛ وإنشاء هيكل أساسي جديد وتجهيز القضاة؛ وتوفير التدريب المهني للقضاة والمدعين العامين والموظفين في مجال القضاء؛ ووضع برامج لحماية الدفاع المجانيين، وزيادة وصول المرأة والشباب والفقراء والأقليات وغيرهم من أعضاء المجتمع المستضعفين إلى القضاء؛ وتنفيذ برامج لتثقيف وتوعية الجمهور. كما تتطلب هذه العملية إدماج القانون العرفي، الذي تستخدمه غالبية السكان في العديد من المناطق في البلاد، في الإجراءات القانونية الرسمية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية الشاملة وضع سياسات لإقامة العدل في المرحلة الانتقالية، ولا سيما تفحص سيرة المرشحين لتقلد المناصب الرسمية (من خلال وحدة خاصة ضمن لجنة الخدمة المدنية أو كيان يتم إنشاؤه حديثاً)، وإنشاء هيكل لتقصي الحقائق، وإشاعة مناخ سياسي يحترم مطالب الضحايا ويعالج الأعمال الوحشية التي حدثت في الماضي من أجل بناء المستقبل.

١٣- وتشكل زراعة الخشخاش وتصنيع الهيروين والاتجار به على المستوى الدولي أحد أهم التهديدات التي يواجهها الأمن وسيادة القانون في أفغانستان، كما تمت مناقشة ذلك في التقرير السابق للخبير المستقل. ومما يضاعف من هذا الخطر وجود مؤشرات تفيد بتزايد مشاركة قادة الفصائل وغيرهم في هذه الصناعة، التي تمارسها مجموعات مسلحة تسليحاً جيداً تقوم بممارسات إجرامية وتملك موارد مالية كبيرة، الأمر الذي ستكون له تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان وعلى أمن واستقرار الأمة. وصناعة المخدرات تتوسع بسرعة في أفغانستان، حيث إن أفغانستان هي اليوم أكبر منتج للأفيون في العالم. والمصالح المالية الضخمة المرتبطة بزراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات تدعم المنظمات المسلحة وتشجع على الفساد في المؤسسات، وتهدد قدرة الدولة على إنفاذ القوانين والسيطرة على ترابها الوطني.

١٤- لقد تلقى الخبير المستقل تقارير موثوقاً بها تفيد بانتشار الفساد في جميع أنحاء البلد وعلى مستويات حكومية مختلفة. وتزداد هذه المشكلة خطورة لا سيما في أوساط الشرطة والقضاء بوجه خاص، إذ إنها تؤدي إلى إضعاف ثقة الجمهور فيهما وتؤثر بصورة سلبية على عمل الدولة ومشروعيتها. وإن سوء تنسيق مؤسسات القضاء، وانخفاض الأجور وما يتصل بذلك من مشاكل، أمور تسهم في تفشي الفساد، مثلما تسهم فيه القوة المالية والسياسية لقادة الفصائل والأشخاص المتورطين في صناعة المخدرات. وإذا استمر الفساد في الازدياد، وهو ما سيحدث على الأرجح مع تزايد قوة المتاجرين بالمخدرات والجريمة المنظمة، فسيصبح من المستحيل تقريباً الالتزام بتحقيق سيادة القانون بشكل دائم وحقيقي في أفغانستان. ويحث الخبير المستقل على إنشاء سلسلة من الآليات والسياسات للحد من الفساد في الحكومة، ولا سيما داخل المؤسسات القانونية ومؤسسات إنفاذ القانون. ويتضمن ذلك تحسين الأجور وظروف العمل، والاستمرار في بناء القدرات وتعزيز معايير التوظيف، وكذلك إنشاء فرق عمل خاصة لمكافحة الفساد تشبه الفرق العاملة بنجاح في بلدان أخرى. وفضلاً عن ذلك، يتعين على الحكومة إنشاء آليات داخلية للرقابة بغية التشجيع على الشفافية والمساءلة، والسماح بوصول الجمهور إلى المعلومات، طبقاً للمبادئ الأساسية للحكم السديد.

ثانياً - الأمن

١٥ - حققت أفغانستان استقراراً وطنياً نسبياً، وهذا يمثل إنجازاً سياسياً هاماً ويوفر أحد الأسس اللازمة لإعادة البناء والتنمية. ومع ذلك، هناك عدد من الأمور التي تهدد الأمن الوطني وهي تتضمن ما يلي: استمرار قوة قادة الفصائل؛ ووجود كميات كبيرة من الأسلحة؛ وأنشطة المجموعات المسلحة بصورة غير قانونية؛ والأعمال التي تقوم بها القوى المناهضة للتحالف وللحكومة؛ ومؤسسات الأمن والاستخبارات الأفغانية غير المنظمة وغير المنسقة؛ والافتقار الشديد إلى العاملين في الشرطة الوطنية؛ وتزايد دور المتعاقدين غير النظاميين من الأمن الخاص. ويحتل إصلاح قطاع الأمن أولوية عالية في عملية إعادة البناء على المستوى الوطني. وعلى الرغم من تحقق تقدم كبير في مجالات عديدة، هناك حاجة إلى وضع سياسات أوسع ترمي إلى تدعيم المكاسب المتعلقة بالأمن وحماية البلد من التهديدات الجديدة.

١٦ - *قادة الفصائل*. لا تزال أفغانستان، بعد عقود من النزاع المسلح، تعاني من تأثير قادة الفصائل. وتتفاوت درجة السلطة التي تتمتع بها هؤلاء القادة، ومع ذلك فإنهم يعملون خارج نظم الدولة الرسمية وغالباً ما يكونون معارضين لها، ويعود ذلك في جزء منه إلى كون سلطتهم مرتبطة بمياكل نفوذ محلية تعتمد على الولاء الإثني والقبلي. وعلى الرغم من أن الحكومة تحرز تقدماً في سحب مشروعية بعض أولئك القادة ونزع أسلحتهم، فإنهم لا يزالون يشكلون خطراً للأمن القومي وحقوق الإنسان، ولا سيما بسبب نشاطهم في تجارة المخدرات التي تزايدت بسرعة.

١٧ - *نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*. سلّم الخبير المستقل في تقريره السابق بالدور المركزي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفقاً "لبرنامج البدايات الجديدة لأفغانستان"، على الرغم من أنه اعتبر التقدم الذي تحرزته هذه العملية بطيئاً نسبياً. ولحسن الحظ، فقد أحرز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تقدماً ملحوظاً، واشترك أكثر من ٤٠.٠٠٠ من القوات العسكرية الأفغانية المقدّر عددها بـ ٦٠.٠٠٠ فرد في جانب ما من جوانب هذه العملية، وذلك بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٥. ويرحب الخبير المستقل بالتقدم المحرز في هذه المجالات، ولا سيما تسريح الجنود الأطفال وما حدث مؤخراً من إعادة تجميع أسلحة ثقيلة مصدرها شمال أفغانستان. ومع ذلك، يهدد بعض قادة الفصائل الجنود الذين يسعون إلى الانضمام إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويواصلون ممارسة سيطرتهم على القوات التي تم تسريحها والتي تعمل الآن ضمن قوات الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني. ولا يمكن إنهاء عسكرة المجتمع الأفغاني دون برامج فعالة لإعادة الاندماج. ولهذا السبب، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى المحاربين القدماء لأن ما يوفر لهم الآن يكاد لا يتجاوز التدريب المهني القصير الأجل. وينبغي النظر إلى عملية نزع السلاح في سياق أوسع يشمل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للبقاء، وذلك ربما من خلال توظيف المحاربين السابقين في مشاريع كثيفة العمالة لبناء الهياكل الأساسية، من قبيل المشاريع المرتبطة ببرامج الأولوية الوطنية. فضلاً عن ذلك، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج لم تعالج قط المجموعات المسلحة غير القانونية، وهي القوات المسلحة المقدّر عددها بـ ٨٠.٠٠٠ شخص التي لا يعترف بها الجيش الأفغاني رسمياً والتي تعمل خارج سلسلة قيادة وسيطرة الحكومة المركزية. وهذه المجموعات مسؤولة عن طائفة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي، وفرض الضرائب بصورة غير قانونية والاحتجاز التعسفي في سجون خاصة. وبما أن برنامج نزع السلاح والتسريح

وإعادة الاندماج يقلل من حجم الجيش الأفغاني، فإن هذه المجموعات قد تستغل الفراغ في السلطة الناجم عن ذلك وتمارس مزيداً من النفوذ. وهناك حالياً مجموعة تخطيط مشتركة ستقوم بجمع وتحليل بيانات متعلقة بهذه المجموعات. ويرحب الخبير المستقل بهذا التطور ويسلط الضوء على ضرورة نزع سلاح المجموعات المسلحة بصورة غير قانونية وحلها، ونشر مزيد من القوات الدولية وزيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة، وأن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع قوات الأمن الأفغانية.

١٨ - القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إن القوة الدولية للمساعدة الأمنية هي قوة متعددة الأطراف تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي ومؤلفة من أكثر من ٣٠٠ ٨ فرد من أفراد الجيش من ٣٦ بلداً، وتم إنشاؤها لدعم الأمن الداخلي. واتخذت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الأصل مدينة كابول مقراً لها وتوسعت في عملياتها لتشمل أقاليم مزار الشريف وكارياب وباداخشان وقندوز وبغلان الشمالية. ووافق وزراء منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخراً على زيادة حجم هذه القوة وعلى إقامة وجود في غرب أفغانستان. ويرحب الخبير المستقل بهذه الزيادات اللازمة في قوات الحلف، ويشير إلى أن من الضروري أن تكتسب البعثة شيئاً فشيئاً طابع إنفاذ القانون في وقت انخفضت فيه التهديدات العسكرية الهامة.

١٩ - المؤسسات الأمنية الأفغانية. تركز الانتباه على تحسين المؤسسات الأمنية الوطنية، لا سيما الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني. ولا غنى عن هاتين المؤسستين لتحقيق الأمن الوطني وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية. إلا أن عدم كفاية تدريب القوات، وانخفاض المرتبات، واستناد عمليات التوظيف والترقية إلى العلاقات الشخصية لا إلى المؤهلات المهنية، والفساد وغيره من العوامل التي تسهم في عدم فعالية القيادة والرقابة، هي عوامل تحد من احتمالات نجاح المؤسستين. كما تعاني الشرطة الوطنية الأفغانية من استبقائها ضباطاً كانوا في السابق مرتبطين بقيادة الفصائل وضباطاً آخرين تورطوا سابقاً في انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تلقى أكثر من ٣٢٠٠ ضابط في الشرطة تدريباً أساسياً يشتمل على عناصر هامة لحقوق الإنسان من خلال برامج أعدتها حكومة ألمانيا. وفي المقابل، فإن البرامج التدريبية التي ترعاها الولايات المتحدة هي قصيرة المدة نسبياً وتوفر إعداداً شاملاً أقل بكثير. ويلاحظ الخبير المستقل وجود مؤسسات أمنية متعددة تقوم بإدارتها مديرية الأمن الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وتعمل بشكل غير متناسق، وتفتقر للقيادة المركزية ولا تملك آليات واضحة للمساءلة الرسمية. وقد تلقى الخبير المستقل شكاوى تتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبتها ممثلون لهذه المؤسسات، وشملت عمليات الاعتقال التعسفية والاحتجاز غير القانوني والتعذيب. وبلغت الخبير المستقل الانتباه إلى قضية كاكشول، التي احتُجز فيها أحد الأفراد وقيل إنه عُذب وتوفي في الاحتجاز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وهي قضية تتطلب إجراء تحقيق شامل وشفاف وعام.

٢٠ - متعهدو الأمن التابعون للقطاع الخاص. تستعين قوات الائتلاف والمقاولون الدوليون وغيرهم بمتعهدي الأمن التابعين للقطاع الخاص للقيام بطائفة من الأنشطة، بما في ذلك إدارة تدريب قطاع الأمن وتقديم خدمات لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وغالباً ما تُمنح هذه الشركات العاملة من أجل تحقيق الأرباح ووكالاتها سلطات ومسؤوليات استثنائية وتكون في الوقت نفسه غير خاضعة لتشريعات محددة، ولشروط تسجيل أو غير ذلك من

آليات المساءلة. وقد تلقى الخبير المستقل تقارير موثوقاً بها تفيد بارتكاب أفراد متعهدي الأمن التابعين للقطاع الخاص انتهاكات لحقوق الإنسان شملت عمليات الاعتقال التعسفية وحالات الاحتجاز غير القانوني، والتعذيب.

٢١- القوات المناهضة للتحالف وللحكومة. تحسنت جوانب رئيسية من الحالة الأمنية منذ التقرير الأخير، ولا سيما فيما يتعلق بانخفاض عدد الهجمات التي تشنها جماعة طالبان السابقة وأنصار تنظيم القاعدة وغيرهم من المجموعات التي يشار إليها بالقوات المناهضة للتحالف وللحكومة. وكانت الانتخابات الرئاسية، فيما يبدو، نقطة تحول عكست انخفاضاً في حجم العنف الضيق النطاق الذي تمارسه هذه القوى، على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان هذا التحسن الأمني سيدوم.

٢٢- إزالة الألغام. يهنئ الخبير المستقل الحكومة على الجهود التي تبذلها لإزالة الألغام ويعتقد أن نجاح البرنامج قد يقدم نموذجاً لاستراتيجيات أخرى لحقوق الإنسان لأنه يدمج المعايير القانونية والتقنية الدولية في سياق محلي ويركز على تحمل الأفغانين أنفسهم مسؤولية تنفيذه. وأفغانستان هي إحدى أكثر الدول معاناة من الألغام والذخائر غير المتفجرة. فهي تشكل خطراً جسيماً على أرواح الشعب الأفغاني وتحرم هذا الشعب من حرية الحركة وتعوق وصوله إلى الأرض والموارد. وقد شُرع في إزالة الألغام والذخائر غير المتفجرة في عام ١٩٨٩ برعاية "برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان". وقد أحرزت، منذ سقوط حكومة طالبان، مكاسب كبيرة منها وضع تشريع محلي جديد وخطة وطنية شاملة لإزالة جميع الألغام والذخائر غير المتفجرة بحلول عام ٢٠١٢، وانضمام الحكومة إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ثالثاً - زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات

٢٣- يعتقد الخبير المستقل أن زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات يشكّلان أحد أهم الأمور التي تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي ولنجاح عملية التحول السياسي في البلاد. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن اقتصاد الأفيون يتوسع بسرعة وتقدر عائداته حالياً بـ ٢,٨ مليار دولار أمريكي، أو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وتستأثر أفغانستان بنسبة ٨٧ في المائة من إنتاج الأفيون في العالم، وزراعة الخشخاش تتم في كل منطقة من مناطق البلاد تقريباً. وتحجب صناعة الأفيون الأشكال القانونية للإنتاج الزراعي، وتؤدي إلى انتشار الفساد، وتمنح قادة الفصائل وغيرهم من الزعماء المحليين والإقليميين قوة اقتصادية متزايدة. ويلفت الخبير المستقل الانتباه إلى أن الاتجار بالمخدرات قد بلغ مرحلة حرجية لأن قادة الفصائل المسلحين تسليحاً جيداً والذين يجنون أرباحاً هائلة من بيع المخدرات قد اكتسبوا بصورة متزايدة أساليب الجريمة المنظمة وهم يشكلون تهديداً خطيراً على الدولة الجديدة. فالجمع بين السلطة العسكرية والاقتصادية قد يؤدي إلى هيمنة هذه العناصر على البلد، أو، على الأقل، إلى زيادة قدرتها على منع الحكومة من العمل بصورة فعالة.

٢٤- وقد دمرت عقود من النزاعات سبل المعيشة التقليدية وساعدت على إيجاد بيئة فوضوية سمحت بممارسة أنشطة غير مشروعة في وقت ازداد فيه الاستهلاك العالمي للأفيون بمقدار أربعة أمثال. وفيما وصل إنتاج الأفيون إلى مستويات قياسية تقريباً في عام ٢٠٠٤، من المهم ملاحظة أن صناعة المخدرات غير المشروعة كانت تشكل في

الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤، أحد المقومات الهامة للاقتصاد الأفغاني (باستثناء عام ٢٠٠١ عندما خفضت حكومة طالبان الإنتاج تخفيضاً ملحوظاً). وعلى الرغم من أن الدين يحظر الاتجار بالمخدرات، فقد أصبحت صناعة المخدرات مقبولة على نطاق واسع كآلية اقتصادية للبقاء بالنسبة لأعداد كبيرة من الأفغانيين الريفيين. فزراعة الخشخاش هي المصدر الأساسي لمعيشة قرابة ٣٥٠.٠٠٠ أسرة ريفية تصبح في الغالب مدينة للملكي الأراضي وتجار المخدرات من خلال ترتيبات اقتسام المحاصيل وترتيبات أخرى. وفضلاً عن ذلك، فإن قرابة نصف مليون عامل ريفي يعملون في جني المحاصيل الكثيف العمالة، وغالباً ما يذهبون أينما وجدت هذه المحاصيل، ويحصلون على أجور تتجاوز ٥ أمثال الأجور المدفوعة في سوق العمل مقابل أشكال أخرى من العمالة.

٢٥- وتتألف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات التي تتبعها الحكومة من خمسة عناصر رئيسية هي: توفير سبل معيشة بديلة للمزارعين؛ ومد نطاق تطبيق القانون إلى جميع أنحاء البلاد؛ ووضع تشريع جديد؛ وإنفاذ القوانين بصورة فعالة؛ ووضع برامج للوقاية والعلاج - توجهاً لهدف يصعب تحقيقه وهو القضاء بالكامل على الإنتاج والاستهلاك والاتجار بحلول عام ٢٠١٢. وتعمل الحكومة بصورة وثيقة مع حكومة المملكة المتحدة، التي عُينت كوكالة قائدة لمكافحة المخدرات. وتشترك حكومة الولايات المتحدة بصورة متزايدة في أنشطة مكافحة المخدرات وقد تعهدت مؤخراً بتقديم أكثر من ٧٧٠ مليون دولار (ما زال يتعين الموافقة عليها) إلى هذا المجهود. وقد خصصت معظم الأموال المقدمة من المجتمع الدولي لحملة قوية للقضاء على المخدرات مقررة لعام ٢٠٠٥. وفيما يدعم الخبير المستقل اتباع سياسة شاملة ومنسقة لمكافحة المخدرات، فإنه يرى أن من الأمور الأساسية أن تستهدف أي خطة يتم وضعها حماية حقوق الإنسان والحد إلى أدنى درجة من الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالفقراء الريفيين في البلاد. ويؤكد الخبير المستقل على المشاكل التي يمكن أن تنجم عن اتباع سياسات عدائية لاستئصال المحاصيل، لا سيما استئصالها من الجو، الذي يشكل مخاطر كبيرة على الصحة والبيئة. وتبين الخبرات المكتسبة في بلدان أخرى أن استئصال المحاصيل لا ينجح إلا بربطه بتنمية واسعة وشاملة. فأى برنامج لاستئصال المحاصيل بصورة عدائية يتم تنفيذه خارج نطاق الاستثمار الشامل في التنمية الريفية من المرجح أن يؤدي إلى زيادة معاناة الفلاحين والعمال الزراعيين الفقراء والمدينين. والواقع، أن السياسة المصممة بصورة رديئة قد تدعم بالفعل سلطة ونفوذ تجار المخدرات وقادة الفصائل، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلاد ويقوض المكاسب الكبيرة التي تحققت على صعيد شرعية الحكومة. ويحث الخبير المستقل الحكومة على أن تضع استراتيجية فعالة ومستدامة لمكافحة المخدرات تربط التنمية الريفية (التي ستكون باهظة التكاليف بسبب الأثر الاقتصادي لصناعة المخدرات) بإنفاذ القانون بشكل صارم، بما في ذلك ملاحقة تجار المخدرات والمسؤولين الفاسدين. وينبغي أن يدمج هذا البرنامج في الخطة الاستراتيجية المقترحة التي تربط بين سيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان.

رابعاً - النظام القضائي

٢٦- يعاني النظام القضائي حالياً من مشاكل هيكلية خطيرة تتعلق بما يلي: الموارد الحكومية المحدودة؛ وعقاييل عقود من النزاع العنيف؛ وعدم وجود مؤسسات حكومية متينة، وبخاصة في المناطق الريفية؛ والفساد؛ ومشاكل كبيرة تتعلق بالقدرات والهيكل الأساسية. وعلى الرغم من أن الحكومة سعت إلى معالجة هذه القضايا، فإن النظام القضائي الرسمي لا يزال قاصراً ويفتقر إلى ثقة الجمهور وإلى الشرعية. ويلفت الخبير المستقل الانتباه إلى الحاجة

الملحة إلى إجراء إصلاح واسع النطاق لنظام القضاء بوصفه مكوناً أساسياً لخطوة استراتيجية شاملة تتعلق بسيادة القانون والقضاء وحقوق الإنسان.

٢٧- *إقامة العدل*. تعاني عملية إقامة العدل من طائفة من المشاكل تتضمن ما يلي: حالات الاحتجاز ما قبل المحاكمة لفترات مطولة تتجاوز أحياناً مدة الحكم الذي يمكن إصداره؛ واتخاذ الفساد الشكل المؤسسي؛ وانتهاك الإجراءات القانونية الواجبة؛ والافتقار الشديد إلى المحامين العموميين؛ والحاجة إلى بناء القدرات؛ والإجحاف المنهجي الذي يمارس ضد المرأة والطفل والأقليات وغيرهم. وترتبط المشاكل المتعلقة بإقامة العدل بصورة عادلة وغير متحيزة بانعدام الإرادة السياسية لتنفيذ القانون، وبالعلاقات القائمة على المحسوبية، وفساد الأجهزة وغير ذلك من العوامل التي تسمح للأفراد والمجموعات الذين يمارسون سلطة سياسية بالتنصل من مسؤولياتهم القانونية. وفضلاً عن ذلك، غالباً ما يطلب من القضاة وغيرهم من الأشخاص الذين يرغبون في الدفاع عن سيادة القانون أن يتصرفوا ضد قادة الفصائل وغيرهم من المجموعات ذات السلطة دون أن توفر لهم درجة كافية من الحماية.

٢٨- *السجون*. لا يزال الخبير المستقل يشعر بالقلق إزاء ظروف الاحتجاز الرسمي في السجون الوطنية في أفغانستان. وقد عاد الخبير المستقل إلى سجن بولي شاركهي، الذي لا تزال أوضاع الاحتجاز فيه دون المستوى المطلوب على الرغم من بعض التحسينات. فالنزانات مكتظة غالباً، والسجناء مقيدون بصورة غير لائقة، والمرافق الطبية بدائية، والإمدادات الطبية وخدمات الإسعاف محدودة إلى درجة خطيرة. وقد عاين الخبير المستقل بنفسه الأحوال الرديئة بوجه عام السائدة، بما في ذلك المرافق الصحية غير الكافية، والأسلاك الكهربائية المكشوفة والنوافذ المكسرة أو غير الموجودة في الفترات التي تصل فيها درجات الحرارة إلى درجة التجمد.

٢٩- وأياً كانت المشاكل الموجودة في سجن بولي شاركهي، فإنه في وضع أفضل بكثير من مرافق احتجاز أخرى في أجزاء أخرى في البلاد، التي تصفها السلطات بأنها غير لائقة وبحاجة إلى إصلاحات كبيرة. ويشير مسؤولو السجون إلى أن السجون في ٢٠ من أصل ٣٤ مقاطعة هي منازل مستأجرة تم تحويلها، وأجريت لها في الغالب إضافات محدودة وغير مناسبة. وقد شهد الخبير المستقل بنفسه هذه الأوضاع المروعة أثناء زيارة قام بها إلى مركز احتجاز في لوغار. وهذا المركز مكون من حاوية معدنية مدفونة في الأرض، محدودة الإضاءة والتدفئة، احتجز فيها عشرة سجناء، ومن جزء سفلي ضيق له منفذ ضوء وحيد ويحتجز فيه أكثر من ٢٠ سجيناً. وكان سجناء عديدون ومقيدين بالأغلال بصورة دائمة، وهي ممارسة يبدو أنها شائعة في جميع أنحاء البلاد. ويجب الاهتمام فوراً بمعالجة هذه الأوضاع المروعة والخطرة وهذا الاكتظاظ في السجون. وينبغي الإشارة إلى أن حكومة إيطاليا قدمت عرضاً منذ أكثر من سنة لتمويل بناء سجون جديدة، لكن حكومة أفغانستان لم تتمكن من تحديد قطعة أرض لتنفيذ المشروع، وهو أمر لا يمكن تفسيره.

٣٠- *احتجاز النساء*. يعرب الخبير المستقل عن بالغ قلقه إزاء احتجاز النساء في مرافق الدولة ومن خلال إجراءات تتخذها هيئات تتبع القانون العرفي. فُتحتجز النساء أحياناً في منازل خاصة نتيجة قرارات تتخذها الهيئات المذكورة وفقاً للقانون العرفي، أو يتم إرغامهن على الزواج كدّية، وهي ممارسات على درجة بالغة من التعسف. ويساور الخبير المستقل قلق بالغ لأنه تتم إدانة النساء بالاستناد إلى أدلة كاذبة ودون السماح لهن

بالاستعانة بمحامٍ يمثلهن. وفضلاً عن ذلك، لا تحتجز النساء غالباً في مرافق احتجاز خاصة ويتم احتجازهن عادةً مع أطفالهن وفي معظم الأحيان في زنانات يكون فيها عدد الأطفال أكثر من عدد البالغين. ولا تقدم أغذية أو أغشية أو أسرة إضافية أو غيرها من المواد لأولئك الأطفال. ويناشد الخبير المستقل الحكومة أن تتخذ إجراءات فورية لمعالجة هذه القضايا.

٣١ - القانون العرفي. يعتمد معظم الأفغانيين في الوقت الراهن، وبخاصة في المناطق الريفية، على القانون العرفي لا على النظام القانوني الرسمي لحل النزاعات. ويتطلب أي جهد يبذل لوضع استراتيجية شاملة بشأن سيادة القانون التزاماً مفتوحاً ويقوم على التعاون فيما بين نظم القانون العرفي المشكلة محلياً والتي تتمتع عادةً بدرجة كبيرة من المشروعية، والهياكل القانونية الرسمية، التي تحظى باحترام محدود النطاق. وعلى الرغم من أن القانون العرفي يختلف في أفغانستان اختلافاً كبيراً بحسب المناطق، فإن هناك أوجه تشابه كبيرة من حيث الهياكل والإجراءات والمفاهيم في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتماد على وجهاء المجتمع غير المدربين على القانون المدني أو الشريعة والمعروفين بأسماء مختلفة مثل القاضي القبلي، والجرعة (*jirga*) والشورى. والقرارات الصادرة عن هيئات القانون العرفي تحظى، عادة، بقبول الطرفين وتسهم في استعادة الانسجام في المجتمع. بيد أن القانون العرفي يثير من منظور حقوق الإنسان، شواغل خطيرة فيما يتعلق بحماية الإجراءات القانونية الواجبة، وتجانس الأحكام والعقوبات، والمبادئ الأساسية للمساواة، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة. ويحث الخبير المستقل على إنشاء هيئة حكومية خاصة لإدماج أفكار وممارسات القانون العرفي في الأنشطة الرسمية للدولة، بحيث تُربط مشروعية القانون العرفي وثقة الجمهور فيه بالتزام حقوق الإنسان الأساسية.

خامساً - المسائل الاجتماعية والاقتصادية

٣٢ - أفغانستان هي أحد أفقر بلدان العالم، وتشير الإحصاءات الاجتماعية إلى المعاناة الإنسانية القاسية للسكان، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقون والفئات الضعيفة الأخرى، وهي معاناة يمكن تجنبها في بعض الأحيان. وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحتل هذا البلد في الوقت الراهن المرتبة ١٧٣ من أصل ١٧٨ بلداً مدرجاً في دليل التنمية البشرية. ورغم أن الحكومة تعمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي على معالجة قضايا الصحة والتعليم والعمل والقضايا ذات الصلة، لا تزال هناك مشاكل خطيرة كثيرة يشكل بعضها انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفداحة هذه الانتهاكات تختلف اختلافاً كبيراً بحسب المنطقة، والحالة في المناطق الريفية تثير المزيد من القلق عموماً. وأفغانستان هي واحد من البلدان التي تسجل فيها أعلى معدلات وفيات للأطفال دون الخامسة من العمر (مولود من كل خمسة مواليد أحياء تقريباً) وللرضع (أكثر من رضيع من كل عشرة مواليد أحياء). والعمر المتوقع فيها يقل عن ٤٥ عاماً - أي أدنى بعشرين عاماً من البلدان المجاورة. وتواجه أفغانستان إجمالاً مشاكل جسيمة تتمثل في الفقر وعدم المساواة وعدم الأمن.

٣٣ - النساء. تتعرض النساء في أفغانستان لمجموعة كبيرة من انتهاكات حقوق الإنسان، منها ارتفاع معدلات الفقر؛ ومخاطر صحية شديدة لا تعالج معالجة كافية ويمكن تجنبها؛ وتهميش سياسي كبير؛ وارتفاع معدلات الأمية، ولا سيما في المناطق الريفية؛ والعنف ولا سيما العنف المنزلي؛ والوصول المحدود إلى العدالة؛ وعدم المقدرة على

الحصول على جبر عن الضرر أو الحيف في إطار النظام القانوني العرفي. والوصول المحدود إلى المرافق الصحية يعرض النساء لاحتتمال الإصابة بالمرض والإعاقة والوفاة، ومعدل وفيات الأمهات في البلد هو من أعلى المعدلات في العالم. وتُستبعد المرأة بصورة منتظمة من مراكز السلطة، وتعرض غالباً لممارسات جائرة واستغلالية من جانب موظفي الدولة ومؤسساتها. كما تتعرض لانتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية في إطار النظام القانوني الرسمي ومن خلال ممارسات القانون العرفي. ويوجه الخبر المستقل الانتباه إلى الاحتياجات الملحة للمرأة على صعيد حقوق الإنسان في جميع أرجاء البلد ولأهمية معالجة هذه المسائل معالجة فورية بإجراء إصلاح شامل للسياسات العامة.

٣٤- *الأطفال*. يتعرض الأطفال في أفغانستان لمجموعة من التهديدات التي تتناول صحتهم ورفاههم وحقوقهم الأساسية. ويستأثر البلد ببعض أسوأ الإحصاءات العالمية المتعلقة بالأطفال: معدلات مرتفعة لوفيات الرضع والأطفال؛ أحوال معيشية غير مأمونة؛ انتشار عمالة الأطفال، الذين غالباً ما يشتغلون في أوضاع خطيرة؛ ارتفاع معدلات الغياب عن المدارس؛ والآليات المحدودة لحماية الأطفال. وهذه الحالة حرجة للغاية، لأن ٦٠ في المائة تقريباً من السكان هم دون الثامنة عشرة من العمر أو أصغر من ذلك، وهو اتجاه يحتمل أن يستمر ما دامت الأفغانيات يلدن وسطياً أكثر من ستة أطفال. ويفتقر الكثير من الأطفال إلى وثائق قانونية، إذ تدل الدراسات على أن نسبة ٦ في المائة فقط من الأطفال الأفغان يملكون شهادة ميلاد ("التذكرة") التي تضمن لهم المواطنة. ويوجه الخبر المستقل الانتباه إلى ضرورة تحسين الوضع القانوني والاجتماعي والتعليمي والسياسي والصحي والثقافي للأطفال في أفغانستان.

٣٥- وكان الخبر المستقل قد وجه الانتباه في تقريره السابق إلى مشكلة الاتجار بالأطفال، وهي مشكلة أثارها أيضاً اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وجهات أخرى. وقد أنقذت الوكالات الحكومية أطفالاً كانوا ينقلون لتشغيلهم في أنواع عملٍ شتى و/أو أوقفت عملية نقلهم، وكشفت الجهود الرامية إلى فهم هذه الظاهرة عن أن أكثر الضحايا تعرضاً للاتجار يسافرون بموافقة أسرهم ويعيشون عادةً مع أقربائهم في الخارج. والكثير منهم تغريهم وعود بفوائد اقتصادية لهم ولأسرهم، مما يدل على أن المشكلة مرتبطة بسياق اجتماعي من الفقر المدقع، يعتبر فيه عمل الأطفال في ظروف صعبة وخطيرة أمراً مألوفاً. وثمة مزاعم أيضاً تفيد بأن الأطفال، وبعضهم لا يتجاوز الثامنة من العمر، يتاجر بهم من قبل شبكات منظمة، ويجبرون على ممارسة الدعارة أو يستخدمون كيد عاملة رخيصة من قبل مختلف أصحاب العمل بما في ذلك مهربي الأسلحة والمخدرات. ولمواجهة هذه المشكلة، أعدت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، تتضمن سن التشريعات وضمان اتخاذ الحكومة لإجراءات تراعي حاجات الأطفال، وزيادة الفرص اللازمة للتعليم ولبناء القدرات، وإنشاء شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من الآليات اللازمة للتخفيف من حالة الضعف الشديد التي يعانيها الأطفال على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

٣٦- *التعليم*. تتطلب حماية حقوق الإنسان على المدى البعيد في أفغانستان إحراز تقدم هام في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. فقد كان التعليم الرسمي، خلال فترة النزاع، محدوداً أو غير قائم في مناطق كثيرة من البلد، وقد منعت الفتيات والنساء إبان حقبة الطالبان من الذهاب إلى المدرسة. ونصف الرجال و٨٥ في المائة من النساء تقريباً أميون في أفغانستان. لكن البلد شهد في السنوات الأخيرة أعلى معدلات التحاق بالمدارس في التاريخ الأفغاني، فقد بات أكثر من نصف سكان البلد ممن تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و١٢ عاماً يذهبون إلى المدرسة (ثلثا مجموع البنين و٤٠ في المائة من البنات على الصعيد الوطني). بيد أن الانتظام في المدرسة يتباين تبايناً كبيراً بحسب المنطقة، وتنخفض معدلاته كثيراً في

المناطق الريفية وفي الجنوب عن غيرها من المناطق. وسرعان ما تتراجع معدلات الالتحاق بالمدارس بعد السنة الثانية، ولا سيما عند الفتيات. ولا بد من أن يواصل البلد الاستثمار بموارد كبيرة من أجل تحسين مستوى التعليم العام من خلال توفير مرافق أفضل وزيادة تدريب المدرسين وتنظيم حملات توعية عامة للآباء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي القيام، في إطار النظام التعليمي، بتدريس حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة التسامح واحترام سيادة القانون.

٣٧- حقوق المعوقين. يواجه المعوقون في أفغانستان تحديات غير مألوفة، منها صعوبات في الوصول إلى التعليم والوظائف والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، ونادراً ما يستفيد الأطفال المعوقون من تدخلات مبكرة. ورغم أن الدستور الجديد ينص على جوانب محددة من الحماية الخاصة بالمعوقين، وأن وزارة الشهداء والمعوقين تقدم بعض المساعدة، وأن وكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل أيضاً على عدد من المبادرات، فإن معظم المساعدة تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، التي توفر الأطراف الاصطناعية والكراسي المتحركة وإعادة التأهيل البدني والتدريب المهني والمساعدة في مجال إعادة الإدماج الاجتماعي. والكثير من المعوقين على المستوى الوطني هم ضحايا مباشرون للنزاع العنيف الذي اندلع في البلد، وفي هذا المجال تحديداً قدمت معظم الخدمات في البداية. ومع أن عدد ضحايا الحرب قد سجل انخفاضاً مطرداً منذ عام ٢٠٠١، لا تزال الإصابات العامة بالإعاقة المرتبطة بالفقر مستمرة. ويحث الخبير المستقل الحكومة على زيادة الجهود الرامية إلى مساعدة سكان أفغانستان المعوقين حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم والنجاح في الاندماج في الاقتصاد والمجتمع.

٣٨- اللاجئون والمشردون داخلياً. ساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين منذ عام ٢٠٠٢ على إعادة ٢,٣ مليون أفغاني تقريباً من باكستان و ٨٠٠ ٠٠٠ أفغاني من جمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان. ومع ذلك، لم يتمكن الكثير من اللاجئين من العودة إلى منازلهم. ومن بين ما يقدر بمليون مشرّد داخلياً، عاد ٨٤٠ ٠٠٠ شخص تقريباً إلى منازلهم، بينما بقي ١٤٠ ٠٠٠ منهم في مخيمات ومستوطنات أُقيمت أساساً في الجنوب، وظل ٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق حضرية. وعموماً، فإن اللاجئين والمشردين داخلياً الذين عادوا إلى منازلهم يواجهون الصعوبات والتحديات ذاتها التي يواجهها السكان الآخرون المجرّدون من القدرات في مجتمعاتهم المحلية. وفي بعض المناطق، يتحمل قادة الميليشيات والعناصر المسلحة بصفة غير مشروعة مسؤولية استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. والغياب الكلي لسيادة القانون يعزز الإفلات من العقاب ويمنع عموماً أولئك الذين انتهكت حقوقهم من التماس التعويض. وتتفاقم النزاعات على الأراضي، وهي نزاعات مألوفة في جميع أنحاء البلد، من جراء عدم موثوقية السجلات الرسمية وشيوع سندات ملكية متعددة تعود لقطعة الأرض ذاتها. ولمعالجة هذه القضايا، أنشأت الحكومة محكمة لحل الخلافات المتعلقة بالملكية في كابول، لكن هذه الهيئة لا تتناول سوى جزء طفيف من القضايا وقد تعرضت للانتقاد بسبب تركيزها بصورة أساسية على دعاوى مقدمة من عائدين أثرياء وافتقارها للصلاحيات والشرعية. وعدم كفاية الهياكل الأساسية وفرص كسب الرزق، ولا سيما في جنوب أفغانستان، لا يزال يشكل عقبة كأداء أمام عودة لاجئين كثر.

سادساً - العدالة الانتقالية أو الخاصة بمرحلة ما بعد النزاع

٣٩- شجع المقرر الخاص في تقريره السابق الحكومة على العمل مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي من أجل البدء بمناقشة وطنية بشأن العدالة الانتقالية ووضع استراتيجية لمعالجة الفظائع التي ارتكبت في الماضي، وذلك كجزء من عملية إعادة الإعمار الوطني العامة. ويوجه الخبر المستقل الانتباه إلى ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية من أجل زيادة المساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الماضية ومنع حدوث انتهاكات في المستقبل أو الحيلولة دون حدوثها، وإرساء الأسس لبناء نظام اجتماعي يقوم على الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان الأساسية. ومن الضروري وضع الاستراتيجيات الحالية لمرحلة ما بعد النزاع أو استراتيجيات العدالة الانتقالية على نحو يكمل خطة الاستقرار السياسي، مع الإبقاء على الالتزام بالمبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٠- ويثني الخبر المستقل على عمل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان المتعلق بالعدالة الانتقالية، ولا سيما عملية التشاور الوطنية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، التي قُدمت استنتاجاتها مباشرة أثناء إحدى الزيارات التي نُظمت إلى مكاتب مركزية وأُجزت في التقرير المعنون "دعوة إلى العدالة". وتوفر هذه الدراسة نظرة ثاقبة إلى أثر العنف على الشعب الأفغاني وتوثق الاهتمام العام بوضع استراتيجيات محددة للعدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى القيمة السياسية الجلية لوثيقة كهذه، يوجه الخبر المستقل الانتباه إلى أهمية استشارة الشعب الأفغاني بشأن وضع السياسات التي لها أثر مباشر على حياته وعلى مستقبل البلد. وقد خلصت عملية التشاور الوطنية إلى أن نسبة ٦٩ في المائة من المجيبين قد عرّفوا أنفسهم وأقرباءهم من الدرجة الأولى على أنهم ضحايا مباشرون لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد أفاد المجيبون بأنه ارتكبت انتهاكات في جميع مراحل النزاع الذي دام ٢٣ عاماً من قبل مجموعة متنوعة من القوى كانت تتصرف في العادة تصرفاً تعسفياً ومسيئاً. ورأت الغالبية العظمى من المجيبين أن جلب الجناة إلى العدالة من شأنه أن يزيد من استقرار وأمن الوطن، ورغبت نسبة ٩٠ في المائة منهم في إزاحة الجناة من المناصب التي تمنحهم سلطة رسمية. وقدمت اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان مجموعة من التوصيات السياسية المحددة تتعلق بالتدقيق وإنشاء مكتب مدع خاص وغرفة خاصة لاتخاذ إجراءات قانونية ضد أولئك المسؤولين عن الأعمال الوحشية، وبالبحث عن الحقيقة، وتقديم التعويضات إلى الضحايا، وبمبادرات شتى للمجتمع المدني.

٤١- وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريراً يستند إلى ما توفر عموماً من معلومات توثق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت إبان النزاع المسلح في البلد. وقد أفضى هذا العمل، الذي يعرف بأنه "وضع خريطة الانتهاكات"، إلى وضع تقرير سلمته باليد مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الرئيس كرزاي. وتوفر تقارير اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أساساً قيماً للحكومة كي تضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية. ورغم أن الخبر المستقل يسلم بأهمية الشواغل الأمنية الحالية وباستمرار حالة الغموض السياسي، فإن من الأمور الجوهرية أن تشرع الحكومة في عملية منفتحة لتسليط الضوء على الأعمال الوحشية المرتكبة في الماضي وتطبيق المساءلة العامة، بما في ذلك النظر في مسألة التدقيق، والملاحقات القضائية وتدابير البحث عن الحقيقة والتعويضات.

سابعاً - الانتخابات

٤٢ - للانتخابات دور أساسي في إعادة إعمار الوطن وإنشاء نظام حكم ديمقراطي فعال ومستقر وشرعي. ويعرب الخبير المستقل عن قنانيه للشعب الأفغاني والحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي لنجاح الانتخابات الرئاسية التي نظمت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتولت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات إدارة عملية الاقتراع، وقد أنشئت هذه الهيئة خصيصاً للمساعدة على صياغة قانون الانتخاب ولتنسيق برامج التربية الوطنية وتسجيل ما يزيد عن ١٠,٥ ملايين ناخب (شكلت النساء نحو ٤٠ في المائة منهم) والإشراف على سير الانتخابات. وقد حدد موعد الانتخابات البرلمانية بعيد انتهاء شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وذلك لشغل ٢٤٩ مقعداً في مجلس الشعب (*Wolesi Jirga*) ومقاعد في مجالس الأقاليم والمحافظات وفي مجلس الشيوخ (*Meshrano Jirga*) الذي يتكون من أعضاء يعينون بالتساوي من قبل مجالس الأقاليم ومجالس المحافظات والرئيس. وقد نفذت تدابير هامة لضمان تمثيل المرأة وإبطال ترشيح أفراد مدعومين من قبل تنظيمات مسلحة أو مجرمين سابقين أو أشخاص ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان. ومع أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر قد أحرزت النجاح المتوقع، فقد كشفت العملية عن عدد من الاتجاهات الهامة التي تشمل تباينات إقليمية كبيرة في مشاركة المرأة وتوجهاً إثنياً قوياً في عملية الاقتراع. ولضمان نجاح الانتخابات البرلمانية، من الضروري أن تعمل الحكومة بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي من أجل: توفير عدد كاف من الموظفين والتعجيل بالأعمال التحضيرية؛ وإيجاد حل سريع للمسائل العالقة مثل تحديد عدد السكان وإدخال التعديلات على عملية الانتخاب؛ والتنسيق الوثيق بين أنشطة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف وجيش أفغانستان الوطني والشرطة الأفغانية الوطنية لضمان توفير الأمن الملازم؛ والقيام بعملية تنقيف عام واسعة النطاق بشأن الاقتراع والنظام البرلماني.

ثامناً - قوات التحالف

٤٣ - أبرز الخبير المستقل في التقرير المؤقت الدور الخاص الذي تضطلع به قوات التحالف كدور نموذجي لإدارة المسائل الأمنية والسلطة العسكرية في أفغانستان^(٢). وعندما تقوم هذه القوات مباشرة بممارسات تنتهك أو تتجاهل أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فإنها تقوض المشروع الوطني الذي يتمثل في وضع أساس قانوني لاستخدام القوة. وإن أثر هذه الممارسات المسيئة، وعدم إيجاد حل للمشاكل المحتملة يخلق مناخاً سياسياً خطيراً وسلبياً يهدد نجاح عملية السلام وإعادة الإعمار الوطني برمتها. ويرحب الخبير المستقل بالتقارير التي تفيد بتحسين مستوى وعي كبار الضباط للمشاكل الماضية وكذلك بإجراء تحسينات عامة فيما يتعلق بعمليات الاعتقال والتفتيش والاستيلاء وبتصرف القوات. غير أن هناك مجموعة من المشاكل لا تزال قائمة، ومنها استمرار رفض السماح للخبير المستقل ولأربعة مقررین خاصين تابعين للأمم المتحدة ومنظمات محلية هامة مثل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان بتفتيش مرافق قوات التحالف.

٤٤ - وتلقى الخبير المستقل تقارير عن ارتكاب قوات التحالف لانتهاكات خطيرة وردت من الضحايا ومن اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية وجهات أخرى. وهذه الأفعال تشمل على دخول المنازل قسراً واعتقال واحتجاز الرعايا والأجانب دون إذن قانوني أو فحص قضائي، وفي بعض الأحيان لفترات

طويلة من الزمن، والإجبار على التعري، وتغطية الرأس والحرمان الحسي، والحرمان من النوم والغذاء، والإكراه على جلوس القرفصاء والوقوف لفترات طويلة في أوضاعٍ مضنية، والإساءات الجنسية، والضرب، والتعذيب، واستخدام القوة المؤدية إلى الوفاة. ورغم أنه من الصعب التثبت من صحة الكثير من هذه الادعاءات، فقد تم الإبلاغ علناً عن عدد من الحوادث. ومن بين القضايا المتسمة بأهمية خاصة قضية وفاة ثمانية سجناء في معتقل للولايات المتحدة في أفغانستان^(٣) ويشدد الخبر المستقل على أهمية التحقيق الفوري في هذه القضايا وغيرها.

٤٥ - وتحتجز قوات التحالف، وقيل أيضاً الشركات الأمنية الخاصة، أفراداً في قواعد أمريكية أنشئت في باغرام وقندهار وفي مراكز متقدمة، ويعتقد بأنها تحتجز أفراداً في عددٍ من المواقع السرية الأخرى. وتقدر منظمات غير حكومية أنه تم احتجاز ما يزيد عن ١٠٠٠ فرد وذلك، في الغالب، بعد إلقاء القبض عليهم باستخدام القوة المفرطة أو العشوائية. وأفيد بأن أوضاع الاحتجاز لا ترتقي إلى مستوى معايير حقوق الإنسان التي حددتها اتفاقيات جنيف والأمم المتحدة. وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المحتجزين في باغرام وقندهار، إلا أنها لا تستطيع الوصول إلى الأفراد المحتجزين في أماكن أخرى. وقد انتهى العميد تشارلز ه. جاكوبي من إجراء تحقيق داخلي للبتناغون حول عمليات الاحتجاز في أفغانستان، لكن التقرير بقي مصنفاً، خلافاً لتقارير مماثلة تعلقت بانتهاكات في العراق^(٤).

٤٦ - وتلقى الخبر المستقل إفادات بشأن أفعالٍ تندرج ضمن إطار تعريف التعذيب المقبول دولياً. ومثال ذلك أن حاكماً محلياً من إقليم باكتيا كان يساعد قوات التحالف قد اعتقل وكُم فمه وألبس غطاء رأس واقتيد إلى قاعدة في أورغون، حيث تعرض للضرب وأجبر على الوقوف بوضعية منهكة لفترة طويلة من الزمن، معرضاً للبرد ومحروماً من الغذاء والماء. وأفاد أيضاً بتعرض عشرين شخصاً آخرين للتعذيب والاعتداء الجنسي. وقد أطلق سراحه بعدما تم التأكد من هويته بعد مضي خمسة أيام على اعتقاله، وما زال مصير المحتجزين الآخرين مجهولاً. وأفضى تحقيق أجراه قائد التحقيقات الجنائية إلى تقديم تقرير مصنف حصلت عليه إحدى الصحف الصادرة في الولايات المتحدة يوصي فيه بمحاكمة ٢٨ موظفاً لهم صلة بوفاة أشخاص احتجزتهم قوات الولايات المتحدة. غير أن الملاحظات التي أجريت حتى الآن كانت محدودة، مما أثار تساؤلات بشأن مصلحة مسؤولي الولايات المتحدة في التحقيق في هذه القضايا ومحاكمة الجناة فيها. كما يعرب الخبر المستقل عن قلقه البالغ بشأن النقل المزعوم لبعض السجناء من خليج غوانتانامو إلى أفغانستان، وكذلك بشأن عمليات التسليم غير الرسمية، التي يتم بموجبها نقل محتجزين إلى بلدان ثالثة يتعرضون فيها لسوء المعاملة والتعذيب في انتهاك واضح لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واستخدام قوات التحالف لوحدات مختلفة تستجيب لأمر سلطة هيئات شتى ينتشر على نحو خطير إلى داخل التنظيمات الأفغانية العسكرية والأمنية ويظل مصدراً لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وعموماً، ينبغي وضع نهاية لممارسة قوات التحالف المتمثلة في وضع هذه القوات نفسها فوق القانون وبعيداً عن متناولهم.

تاسعاً - توصيات

ألف - خطة استراتيجية شاملة لسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان

٤٧- ينبغي للحكومة أن تعمل مع المجتمع الدولي على وضع خطة استراتيجية شاملة لسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان تتضمن ثلاثة عناصر أساسية، هي: إجراء إصلاحات في إقامة العدل ترمي إلى إنشاء مؤسسات فعالة يعمل فيها موظفون مهنيون يتمتعون بكفاءة تؤهلهم للدفاع عن الحقوق القانونية الأساسية وحمايتها، بما في ذلك المعالجة العلنية للانتهاكات المرتكبة في الماضي؛ واتخاذ إجراءات فورية لمكافحة زراعة الخشخاش وتصنيع المخدرات والاتجار بها؛ مما يخفف بالتالي من التهديدات التي تزعزع الاستقرار والنظام القانوني، ولا سيما تلك الصادرة عن قادة الفصائل الذين يزداد تورطهم في الجريمة المنظمة؛ ووضع سياسات لمكافحة الفساد بغية مساعدة الدولة على تحديد دورها كسلطة توحيدية تحكم حكماً فعلياً بالقانون.

٤٨- وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر التنسيق والدعم المؤسسي والمالي للخطة الاستراتيجية الشاملة، بما في ذلك تقديم دعم واضح لمثل هذه المبادرات في قرارات مجلس الأمن المستقبلية وربط هذه الخطط رسمياً بالأنشطة والاقتراحات الإنمائية للبلدان المانحة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان أن تواصل توسيع نطاق التزامها بسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان من خلال زيادة الرصد والتحقيق وبناء القدرات.

باء - الأمن

٤٩- ينبغي للحكومة أن تنشئ آليات لمراقبة ورصد ومساءلة المؤسسات الأمنية الحكومية، بما فيها الجيش الأفغاني الوطني والشرطة الأفغانية الوطنية وهيئات الأمن والاستخبارات التابعة لمديرية الأمن الوطني ووزاري الدفاع والداخلية. وينبغي للحكومة أن تنظر في مختلف آليات السياسة العامة الرامية إلى المساعدة في المساءلة والمستخدممة في بلدان أخرى، بما فيها إنشاء مكاتب مفتشين عامين مستقلين ولجان خاصة للإشراف الحكومي وأمناء مظلّم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومة أن ترسم حدوداً واضحة تتعلق بالاتصال والسلطة بين الكيانات المختلفة وأن تبين ما كلفت به من أدوار ومسؤوليات. كما أن من الأمور الأساسية أن تحسّن الحكومة مرتبات وظروف عمل المهنيين العاملين في هذه القطاعات وأن توفر لهم التدريب وبناء القدرات.

٥٠- وينبغي تحديد المعايير الدنيا لمعرفة القراءة والكتابة والكفاءة المهنية لدى جميع أفراد جهاز الأمن.

٥١- وينبغي للحكومة وللمجتمع الدولي العمل معاً من أجل ضمان إدراج التعليم الشامل لحقوق الإنسان في كل ما يتوفر من تدريب لقوات الأمن التابعة للدولة، فضلاً عن إجراء استعراضات ملائمة لأنواع الحماية الأساسية التي توفرها الإجراءات القانونية الواجبة وللالتزامات المتعلقة بسيادة القانون.

٥٢- وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل تحسين الأمن عموماً.

٥٣- وينبغي تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال مراقبة وتدمير مخابئ الذخيرة في جميع أنحاء البلد وضمان ارتباط عمليتي التسريح وإعادة الإدماج بإيجاد فرص عمل بديلة ومستدامة.

٥٤- وينبغي للمجتمع الدولي دعم جهود الحكومة الرامية إلى نزع سلاح المجموعات المسلحة غير المشروعة وتقديم المساعدة والدعم لكل مرحلة من مراحل هذه العملية المعقدة.

جيم - زراعة الخشخاش والاتجار بالمخدرات

٥٥- ينبغي إدراج السياسة المناهضة لتعاطي المواد المخدرة ضمن خطة استراتيجية شاملة تربط التنمية الاقتصادية ببرامج إتلاف المحاصيل المصممة تصميمًا مناسباً، والإنفاذ الصارم للقوانين، بما في ذلك منع وملاحقة المتاجرين بالمخدرات والموظفين الفاسدين، وابتخاذ التدابير التي تسهم في إضفاء الشرعية على الدولة.

٥٦- وينبغي وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية والمصرفية والخاصية ترمي إلى المساهمة في الجهود المبذولة من أجل مكافحة المواد المخدرة والفساد، بما في ذلك إنشاء نظام مصرفي ومالي يخضع لرقابة الدولة.

٥٧- وينبغي لبرنامج مكافحة المخدرات أن يضع برامج جادة وثابتة لإيجاد سبل رزق بديلة وأن يساهم مباشرة في إنشاء مؤسسات قوية لإنفاذ القانون يعمل فيها موظفون تلقوا تدريباً جيداً وتدعمها جهود حقيقية طويلة الأجل ترمي إلى بناء القدرات.

دال - النظام القضائي

٥٨- ينبغي للحكومة أن تنشئ لجنة تتولى التحقيق في الأوضاع المادية والإصحاحية والصحية في جميع السجون الوطنية، وأن تُتبعها بخطة شاملة لتحسين مستوى جميع مرافق الاحتجاز بسرعة لكي تتفق مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وينبغي أن تعمل هذه اللجنة بالتعاون مع هيئة وطنية دائمة لمراقبة السجون، وفقاً لما أوصى به التقرير السابق. ويمكن تنفيذ هذه الأنشطة بمساعدة المجتمع الدولي وبمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

٥٩- وينبغي للحكومة أن تنشئ آليات لرصد تنفيذ القانون الجديد للإجراءات الجنائية لضمان عدم احتجاز الأفراد لفترات زمنية طويلة دون توجيه أي تهم إليهم، ولمنع قوات الأمن والمخابرات من احتجاز الأشخاص على نحو يتنافى مع الإجراءات القانونية الواجبة.

٦٠- وينبغي إطلاق سراح جميع النساء المحتجزات في مرافق احتجاز تابعة للدولة لأفعال لا تشكل جرائم بمقتضى القانون الأفغاني أو بموجب إجراءات قانونية جائرة وتمييزية. وبما أن الكثير من هؤلاء النسوة يحتجون إلى مأوى ومساعدة، ينبغي للحكومة أن تعمل مع الجهات المانحة الدولية على تشييد منازل ومراكز مؤقتة لإعادة تأهيلهن.

٦١- وينبغي للحكومة أن تعمل مع المجتمع الدولي على تدريب المحامين العامين من أجل تعزيز أنواع الحماية التي توفرها الإجراءات القانونية الواجبة والقضاء على حالات الاحتجاز والإدانة غير الملائمة، ولا سيما تلك التي يتعرض لها السكان الضعفاء مثل النساء والشباب والفقراء.

٦٢- وينبغي إنشاء لجنة خاصة تربط بين البحث والتعليم العام ووضع السياسات العامة، وذلك من أجل إدماج القانون العرفي في أنشطة الدولة الرسمية على نحو يُعتمد فيه على شرعية آليات القانون العرفي لحل النزاعات وعلى الثقة التي تحظى بها لدى الجمهور.

٦٣- وينبغي إنشاء وكالة وطنية، بمساعدة تقنية دولية، تتولى منع الموظفين الرسميين من ارتكاب أعمال الفساد والتحقيق معهم ومعاقبتهم.

هاء - المسائل الاجتماعية والاقتصادية

٦٤- ينبغي للحكومة أن تواصل العمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يتعرض لها البلد فيما يتعلق بالصحة والتعليم والعمل وما يتصل بها من مسائل، ويشمل ذلك بذل جهود متضافرة ترمي إلى مساعدة أفغانستان على بلوغ الأهداف الإنمائية الألفية.

٦٥- وينبغي تنفيذ سياسات شاملة تربط بين التشريع وسياسات التوظيف المنفتحة والتعليم العام والوصول إلى مختلف الخدمات من أجل مساعدة المعوقين على إعادة بناء حياتهم وعلى الاندماج بنجاح في اقتصاد ومجتمع البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات الدولية بذل جهود متضافرة من أجل توظيف المعوقين الأفغان.

واو - النساء والأطفال

٦٦- ينبغي للحكومة مواصلة العمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي لوضع سياسات شاملة ومستدامة ترمي إلى تحسين حالة النساء والأطفال في أفغانستان، مع توجيه اهتمام خاص للصحة والتعليم والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي.

٦٧- وينبغي للحكومة أن تتخذ إجراءات حازمة وفورية تشمل برامج للتوعية العامة، وذلك لمنع إكراه النساء على الزواج كتعويض لأسر الضحايا الذين قتلوا، وأن تتخذ إجراءات مماثلة لمنع ممارسات مسيئة أخرى تتم في إطار القانون العرفي وتنتهك حقوق المرأة.

٦٨- وينبغي تنفيذ سياسات شاملة تربط بين التشريع وبناء القدرات والتوعية والخدمات الاجتماعية والتعليم العام وترمي إلى معالجة مشاكل العنف المنزلي والعنف الموجه ضد المرأة.

٦٩- وينبغي للحكومة أن تواصل وتوسع أنشطتها الهادفة إلى منع الاتجار بالأطفال والحد من تشغيلهم.

٧٠- وينبغي مراعاة حقوق المرأة والطفل بوضوح في جميع جوانب تخطيط وتنفيذ السياسات.

زاي - الأرض والإسكان

٧١- ينبغي إدخال تعديلات سياسية محددة فيما يتعلق بالحكمة الخاصة لحل الخلافات المتعلقة بالملكية، بما فيها زيادة التمويل والنظر في احتياجات المشردين داخلياً وتوسيع نطاق صلاحيات المحكمة ليشمل الأقاليم. ويمكن أن تنظر الحكومة في العمل مع المجتمع الدولي من أجل إنشاء آليات جديدة لحل الخلافات في النزاعات المتعلقة بالملكية والأرض ومصادر المياه.

٧٢- وينبغي للحكومة وللمجتمع الدولي وضع خطة مركزية لمعالجة المسائل الملحة المتعلقة بالأرض والإسكان. وينبغي أن تتضمن السياسة الشاملة التي ستنشأ عنها استثماراً كبيراً في نظام رشيد وناجح لمنح سندات الملكية، فضلاً عن التزام مالي هام بتشييد مساكن جديدة.

حاء - التعليم

٧٣- كما أوصى به الخبير المستقل في تقريره السابق، ينبغي للحكومة أن تجمع بين كليتي القانون المدني والشريعة بغية إدماج القانون العلماني والقانون الإسلامي وفقاً للدستور وتدريب جيل جديد من المهنيين القانونيين.

٧٤- وينبغي بذل جهود متواصلة لتحسين إمكانية حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي وإزالة العقبات التي تعوق عملية الالتحاق الشامل من خلال تطبيق برامج لتوعية الجمهور، وتشديد مدارس جديدة وزيادة تدريب المدرسين؛ وأنشطة أخرى.

٧٥- وينبغي بذل جهود خاصة لتحسين مهارات القراءة والكتابة والتعليم الأساسي عند الفتيات والنساء في جميع أرجاء البلد.

طاء - تعزيز المجتمع المدني

٧٦- ينبغي للحكومة أن تواصل دعم إنشاء مجتمع مدني قوي وأن تستخدم وسائل تشريعية وغيرها من الوسائل لتشجيع الصحافة الحرة وتوسيع نطاق الوصول إلى وسائل الإعلام والخطاب الرسمي وإنشاء تنظيمات اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة.

ياء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٧- ينبغي للحكومة أن تصدر تشريعات تمكن اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان من تأدية مهامها، حسبما ورد في الدستور. وينبغي للجنة أن تواصل تلقي الدعم والتمويل الدوليين. ووفقاً لمبادئ باريس، ينبغي للجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان أن تتلقى تمويلاً من ميزانية الدولة وأن تشجّع على تعزيز قدراتها الخاصة بالتحقيق والبت في القضايا.

كاف - العدالة الانتقالية أو الخاصة بمرحلة ما بعد النزاع

٧٨- ينبغي للحكومة أن تنشئ آلية لترجمة الأهداف الواسعة لتقرير اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان إلى خطة عمل شاملة للعدالة الانتقالية.

٧٩- وينبغي دراسة واقتراح وتطبيق نظام للتدقيق يكفل عدم السماح للأفراد المسؤولين عن الأعمال الوحشية المرتكبة في الماضي بأن يتبوأوا مناصب تمنحهم سلطة حكومية وثقة عامة. وينبغي الاسترشاد في هذه العملية بسياسات مماثلة اتبعت في بلدان أخرى، على أن تنظم بطريقة تلي الاحتياجات الخاصة للمجتمع الأفغاني. وينبغي تطبيق نظام التدقيق على مختلف مستويات المسؤولية، بما في ذلك الجهات الفاعلة المتوسطة المستوى، وينبغي تصميمه على نحو يكون معه مضموناً إدارياً وغير تصادمي قدر الإمكان. ويمكن أن تُشرك في هذه العملية لجنة الخدمة المدنية أو هيئة منشأة حديثاً، وأن يستعان فيها بجهات دولية فاعلة وبمساعدة دولية. وسيكون ضمان نزاهة هذه العملية والحفاظ على الثقة العامة في حيادها أمراً مهماً لنجاحها.

٨٠- وينبغي اتخاذ إجراءات رمزية متنوعة لإحياء ذكرى معاناة ضحايا العنف السياسي خلال عقود النزاع المنصرمة.

٨١- وينبغي للحكومة أن تعمل مع المجتمع الدولي واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وجهات أخرى على دراسة الأهمية المحتملة لإنشاء لجنة تقصّ للحقائق كجزء من عملية واسعة لإعادة البناء الاجتماعي وبهدف تشجيع المصالحة الوطنية.

٨٢- وينبغي للحكومة أن تعمل مع المجتمع الدولي واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني على دراسة إمكانية إجراء محاكمات مستقبلية لمن ارتكب في الماضي انتهاكات لحقوق الإنسان ولأحكام القانون الإنساني.

لام - الانتخابات

٨٣- ينبغي للحكومة أن تعمل مع المجتمع الدولي على وضع خطط فورية من أجل الانتخابات النيابية تشمل تحديد تعداد السكان بطريقة مهنية وشفافة، ومعالجة التغييرات اللازم إدخالها على قانون الانتخاب، ووضع خطط تحضيرية ملائمة للاقتراع، وتوظيف جميع الخبراء والموظفين اللازمين بسرعة، وتحديد موعد للانتخابات.

٨٤- وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم ما يكفي من الدعم المالي واللوجستي والإداري للانتخابات النيابية، بما في ذلك إرسال مراقبين للانتخابات يقدمون رصماً تقارير عن استنتاجاتهم.

٨٥- وينبغي للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وللجيش الأفغاني الوطني وللشرطة الأفغانية الوطنية أن تنسق بين قواتها لضمان توفير ما يكفي من الأمن لعملية الانتخابات البرلمانية.

٨٦- وينبغي القيام بأعمال تحضيرية عاجلة لمساعدة البرلمان الجديد في مهامه التشريعية والإدارية من خلال توفير المنشورات والمبادئ التوجيهية وبناء القدرات والتدريب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء هيئة خاصة لمساعدة الجهات المشرعة في تقييم جدوى التشريعات الجديدة من زاوية الاقتصاد والسياسات العامة ولإعداد أبحاث مقارنة عن الأنشطة التشريعية لبلدان أخرى تواجه تحديات مماثلة.

٨٧- وينبغي تنفيذ برنامج شامل للتعليم العام والتوعية العامة من أجل مساعدة الشعب الأفغاني على فهم عملية التصويت وبنية الهيئات التمثيلية الجديدة.

ميم - قوات التحالف

٨٨- ينبغي للحكومة أن تبرم مع قوات التحالف اتفاقاً رسمياً للوضع القانوني للقوات، يبين بالتفصيل الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه عمليات الاعتقال والتفتيش والاستيلاء والاحتجاز، ويوضح وجوب أن تتفق هذه الأنشطة مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن تجري عمليات الاحتجاز وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وينبغي مطالبة قوات التحالف بأن تنقيد بالمعايير الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان والواردة في صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يوفر للمحتجزين شكل من أشكال الإشراف القضائي لضمان عدم احتجاز أي شخص دون حجة قانونية سليمة.

٨٩- وينبغي أن تتيح قوات التحالف لممثلي الحكومة واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان والكيانات الدولية المعنية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة المختصين، بمن فيهم المقرر الخاص والخبراء المستقلون، إمكانية وصول معقولة إلى المراكز المتقدمة وذلك لتقييم أوضاع الاحتجاز ومعاملة المحتجزين.

نون - توصيات أخرى تتعلق بالسياسات العامة

٩٠- ينبغي للحكومة وللمجتمع الدولي أن يبذلا جهوداً كبيرة لضمان تصميم جميع التدخلات والسياسات العامة والبرامج والاستراتيجيات ذات الصلة بإعادة إعمار البلد وتوطيد الديمقراطية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على نحو يزيد إلى أقصى حد من المشاركة وبناء القدرات على المستوى المحلي.

٩١- وينبغي للحكومة أن تعمل بالتشاور الوثيق مع المجتمع الدولي والبلدان المانحة لضمان ترسيخ جهود إعادة الإعمار الوطنية في الواقع الاجتماعي الأفغاني، ولا سيما فيما يتصل بمراعاة الاحتياجات الإقليمية والمحلية، وتصميمها على نحو يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأقاليم والمقاطعات، عوضاً عن اقتصرها على المراكز الحضرية الكبيرة مثل كابول.

عاشراً - خاتمة

٩٢ - يحمل شعب أفغانستان تطلعات هامة لمستقبل بلده وإمكانية تحقيق الأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي والعدالة وحماية حقوق الإنسان الأساسية. ويزداد إدراك هذا الشعب لأهمية مسائل حقوق الإنسان، وقد شارك بمنتهى الجدية في الدفاع عن حقوقه وحمايتها، وتجلى ذلك في تسجيل الأصوات والمشاركة في الانتخابات والنمو السريع لمؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤشرات الهامة. وقد أعرب الرئيس كرازي وحكومته ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية اقليمية منها والدولية وغيرها من الجهات التي استشارها الخبير المستقل عن الالتزام بالمضي قدماً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان. غير أن الافتقار إلى خطة استراتيجية شاملة لسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان تجعل من الصعب على هذه القوى أن تنسق جهودها وأن تحشد الموارد الكافية لمواجهة هذه التحديات بطريقة ملائمة. وأحد الأخطار المحتملة هو أن يصاب الشعب الأفغاني، الذي يحمل تطلعات كبيرة، بخيبة أمل إن لم يُحرز تقدماً كبيراً بسرعة وعلى نحو واضح للعيان.

٩٣ - ويعتقد الخبير المستقل أن زراعة الحشاش وتصنيع المخدرات والاتجار بها تمثل أحد أخطر المشكلات التي يواجهها البلد، ولا سيما بالنظر إلى الدور المتنامي لقادة الفصائل في صناعة المخدرات. وتبرز فداحة المشكلة باحتمال امتلاك هؤلاء لقوة اقتصادية هائلة، وبما لديهم من إمكانيات على زيادة العسكرة، وباحتمال أن يخرق الفساد الذي اتخذ شكلاً مؤسسياً هيكل الدولة الرئيسية ويجعل الجهود الجادة في منع المخدرات مستحيلة. ومن المحتمل أن تؤثر هذه المشكلة على استقرار البلد إذا لم تعمل الحكومة والمجتمع الدولي معاً وبسرعة على وضع سياسة صارمة لمكافحة المخدرات تُدمج في خطة استراتيجية شاملة لسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان وتُربط مباشرة ببرامج تتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة وبسبل عيش بديلة.

٩٤ - ويجب أن يشكل إبعاد قادة الفصائل والأفراد الذين تورطوا في انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي من مناصب تمنح سلطة عامة أولوية رئيسية من أولويات الحكومة. ولا بد من ذلك لتوجيه رسالة قوية إلى الشعب الأفغاني فيما يتعلق بأهمية المساءلة في مجتمع ديمقراطي حديث وباعتبار هذا الإجراء آلية لإبراز الدور المركزي لسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان في أفغانستان.

٩٥ - إن إعادة الإعمار الوطنية في أعقاب عقود من النزاع وفي ضوء اعتراف بغياب تاريخي لدولة مركزية فعالة هي مهمة صعبة لا يمكن أداؤها إلا تدريجياً. ولكن، حسبما أشار إليه هذا التقرير، هناك عدد من المسائل الملحة التي لا بد من تناولها لتوطيد التحول السياسي ولضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان ولتشجيع ودعم المبادرات الرئيسية لبناء القدرات. وإذا كانت هناك بعض المجالات التي قد يفضي فيها العمل الفوري إلى إحراز نجاح سريع نسبياً، فإن هناك مجالات أخرى قد تستوجب فيها التغييرات الضرورية التزاماً ثابتاً طويل الأجل. ويشجع الخبير المستقل الحكومة والمجتمع الدولي على التعاون معاً على وضع خطة استراتيجية شاملة بشأن سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان، باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر عملية أوسع لإعادة الإعمار الوطني في أفغانستان.

Notes

¹ "Factional commanders" refers to individuals who retain command and control over irregular forces that vary in size, strength and relation to ethnic and/or tribal systems, and continue to engage in violent activities that threaten or challenge the legal rule of the State

² While the Coalition forces include troops from a number of States, this report addresses concerns relating to the activities of United States forces.

³ See *"Enduring Freedom": Abuses by US Forces in Afghanistan*, Human Rights Watch, March 2004; "An Open Letter to US Secretary of Defense Donald Rumsfeld" by Human Rights Watch, 13 December 2004; "US Investigates 8 Afghan Prison Deaths", released by the Associated Press on 13 December 2004.

⁴ Accounts in the press and by victims corroborate the common use of excessive force by United States forces at different locations, suggesting that techniques used in Afghanistan are related to general patterns of abuse developed for the "war on terrorism", used in Iraq and Guantánamo Bay and linked to the abuse scandal at the Abu Ghraib prison. Available United States Government reports have confirmed serious violations, most recently in the report by Vice Admiral Albert Church III.

- - - - -